جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم ..العلـــــوم الإنسانيـــــــة

السنة الجامعية: 25 20- 2026
المستوى: ..الثالثة تاريخ عام
المدة: ساعة ونصف

يوم 2026/05/09

امتحان السداسي الثاني الدورة العادية في مقياس : تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي.

السـؤال الأول: ..... (05 نقاط)

✓ عـــــرّف المصطلحات التالية :

- الليبيرالية.
- النظام السياسي
- النظام الأوتوقراطي.

السـؤال الثاني: ..... (07 نقاط)

- علّـل ما يلي:

✓ مبدأ فصل السلطات تكون فيه السلطات الثلاث مستقلة وظيفيا ومتعاونة رقابيا.

✓ ترتكز الرأسمالية في مبادئها وأسسها على النظام الليبيرالي.

✓ الفكر الاشتراكي جاء كردّ فعل مباشر على الممارسات الأولى للنظام الرأسمالي بعد الثورة الصناعية.

✓ من مميزات الفكر الاجتماعي أنه فكر تفسيري، نقدي وتوجيهي.

السؤال الثالث: ..... (07نقاط)

- ترتكز الأنظمة السياسية لدى الدول الديموقراطية المعاصرة على مبدأ فصل السلطات الذي يقوم على جملة من الأسس الفكرية والسياسية، مما يجعله ذو أهمية قصوى في مسارها واستقرارها.

✓ ممّا درست:

✓ أبرز باختصار أهم الأسس الفكرية والسياسية لمبدأ فصل السلطات؟.

✓ بيّن أهمية مبدأ فصل السلطات في الأنظمة السياسية المعاصرة؟.

عن أستاذ المقياس / د: موهوب

بالتوفيق

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-
كلية العلم الاجتماعية والانسانية
قسم ....العلوم الإنسانية.....

السنة الجامعية: 25 - 2026
المستوى: السنة الثالثة تاريخ
المدة: ساعة ونصف

يوم : ..../..../2025

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الثاني الدورة العادية في مقياس تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي

الاجابة عن التمرين الأول: (....05 نقاط)

- **التعريف بالمصطلحات :**
- **الليبيرالية: هي مذهب فكري سياسي واقتصادي ترتكز على أولوية الحرية الفردية وسيادة القانون وحقوق الانسان، والديموقراطية التمثيلية والاقتصاد الحر القائم على المنافسة والسوق.**
- **النظام السياسي: هو مجموعة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والقواعد والاعراف السياسية والفاعلين السياسيين التي تتولى تنظيم السلطة اخل المجتمع وتحديد كيفية الوصول اليها وممارستها وتداولها، بهدف ادارة الشأن العام وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.**
- **الأنظمة الأوتوقراطية: هي احدى الأنظمة السياسية المعاصرة تكوت فيه السلطة في يد شخص أو جماعة واحدة**

الاجابة عن التمرين الثاني: ..... (....7 نقاط)

التعليل:

1/ الاستقلال النسبي بين السلطات: يعني ممارسة كل سلطة لصلاحياتها واختصاصها دون تدخل مباشر من السلطات الأخرى، مع احترام الحدود الدستورية بما يضمن حرية القرار داخل كل سلطة دون خضوع أو هيمنة,

الرقابة المتبادلة (التوازن والضبط): لا يعني الفصل القطيعة التامة، بل لاوجود رقابة متبادلة مثل: رقابة البرلمان على الحكومة، حق السلطة التنفيذية في اقتراح القوانين، رقابة القضاء على دستورية القوانين، ويهدف هذا إلى تحقيق التوازن ومنع التعسف في استعمال السلطة

- **ترتكز الرأسمالية في أسسها على الفكر الليبرالي لأنها قائمة على أساس الحرية الفردية والاقتصادية والسياسية.**

***ظهرت الاشتراكية كرد فعل على: الرأسمالية بعد الثورة الصناعية بفعل الغلو في الاستغلال غير العادل للطبقة العاملة وعدم تكريسها لأهم الحقوق الأساسية لها (الأجر، التعويض، العطل،,,,)، فضلا عن التفاوت الشديد بين الطبقات (البرزواجية والبروليتارية),**

- **يمتاز الفكر الاجتماعي بأنه فكر تفسيري (يفسر الظواهر) فكر نقدي (ينتقد الواقع الاجتماعي) وفكر توجيهي (يسعى لاصلاح المجتمع)**

الإجابة عن التمرين الثالث: (.....08 نقاط)

- **أسس مبدأ فصل السلطات:**

يقوم هذا المبدأ على مجموعة من الأسس الفكرية والدستورية التي تهدف إلى منع الاستبداد وضمان حسن تسيير الدولة ومن أبرزها:

التوزيع الوظيفي للسلطة: يقصد به توزيع وظائف الحكم بين ثلاث سلطات بهدف منع تركيز السلطة في يد جهة واجدة,

الاستقلال النسبي بين السلطات: يعني ممارسة كل سلطة لصلاحياتها واختصاصها دون تدخل مباشر من السلطات الأخرى، مع احترام الحدو الدستورية بما يضمن حرية القرار داخل كل سلطة دون خضوع أو هيمنة,

الرقابة المتبادلة (التوازن والضبط): لا يعني الفصل القطيعة التامة، بل لاوجود رقابة متبادلة مثل: رقابة البرلمان على الحكومة، حق السلطة التنفيذية في اقتراح القوانين، رقابة القضاء على دستورية القوانين، ويهدف هذا إلى تحقيق التوازن ومنع التعسف في استعمال السلطة,

سمو الدستور: يعد الدستور المرجعية العليا التي تحدد اختصاصات كل سلطة، مما يجعله أساسا ضروريا لتطبيق مبدأ فصل السلطات,

حماية الحقوق والحريات: يهدف المبدأ أساسا إلى حماية حقوق الأفراد وحرياتهم من خلال منع الاستبداد وضمان خضوع الدولة للقانون,

سيادة القانون: تخضع جميع السلطات للقانون فلا سلطة تعلو فوق القانون، ويعد القضاء الضامن الأساسي

- أهمية مبدأ فصل السلطات:

لاحترام هذا المبدأ, وكل هذه الأسس هي ركائز أساسية لبناء دولة قانون وديموقراطية

تنبع أهمية المبدأ من خلال دوره في تنظيم السلطة داخل الدولة، وضمان عدم انحرافها عن أهدافها، وتتجلى أهمها فيما يلي:

- **منع الاستبداد وتركيز السلطة: توزيع السلطة بين التشريعية والتنفيذية والقضائية يمنع احتكار الحكم ويحد من التعسف في استعمال السلطة,**
- **تحقيق التوازن والرقابة: تقوم كل سلطة بمراقبة الأخرى بما يضمن احترام القانون والدستور ويعزز الشفافية في تسيير الشأن العام,**
- **تعزيز الحكم الرشيد والكفاءة: بتوزيع السلطات تتحسن جودة القرار العمومي وترفع كفاءة الأداء مع تقليل الأخطاء وتضارب المصالح,**
- **دعم الاستقرار السياسي: يسهم في استقرار النظام السياسي عبر أليات سلمية لحل الأزمات والنزاعات بين السلطات دون اللجوء إلى العنف والانقلابات,**
- **تعميق الممارسة الديموقراطية: يضمن تمثيا الارادة الشعبية في التشريع ويخضع التنفيذ للمساءلة ويكفل استقلال القضاء كجهاز محايد,**
- **ترسيخ سيادة القانون,**
  - **حماية الحقوق والواجبات**

عن الأستاذ موهوب